



سياسات الاحتلال الإسرائيلي وتأثيرها على التعليم في مدينة القدس المحتلة

د / محمد فتحي شقورة

مقدمة

يواجه التعليم في فلسطين تحديات كثيرة تستهدف تعطيل المسيرة التربوية، وخصوصاً في المناطق التي لا زالت خاضعة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي والتي تسمى مناطق (ج) أو في البلدة القديمة في مدينة الخليل والتي تسمى H1، H2، وكذلك مدينة القدس وضواحيها، فالحواجز والإغلاق والجدار، ومحاولات النيل من التعليم في القدس وشطب جزء كبير من مكونات الكتب ومحاولات لم تتوقف، واستمرار الحملات الشرسة لتهويد مدينة القدس وخصوصاً الأماكن المقدسة فيها.

لقد أدرك الاحتلال أن الوصول لطمس الهوية الفلسطينية سيكون من خلال احتلال جديد بسياسة جديدة، هو احتلال العقول للأجيال الناشئة حتى يستمر احتلال الأرض، فعملوا على تحقيق أهدافهم في الوصول إلى وعي الإنسان من خلال عدة محاولات لاحتلال العقول ونزع الذاكرة المتعلقة بالهوية الفلسطينية، عندما أدرك المحتل أن التعليم هو المحرك الأساسي للعمل الوطني والنضالي ضد الاحتلال. لذا عمل من البداية على فرض مناهجه على طلبة القدس، وتمت مواجهته برفض شعبي ووطني من أبناء القدس وأجبر على أثره للراجع عن مخططه وأعاد التدريس بالمنهاج العربي الذي كان في ذلك الحين المنهاج

الأردني، ولكنه أعاد المحاولة مرة أخرى عندما شعر بأن المنهاج الفلسطيني يكرس الهوية ويمهد لإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

وفي سياق ذلك، اتبعت إسرائيل خطة محكمة لتدمير قطاع التعليم في القدس من خلال ضرب محاوره الرئيسة الثلاثة وهي: المعلم والطالب والمنهاج، إذ تقوم سلطات الاحتلال بوضع العقوبات المختلفة أمام الطالب لكي لا يحصل على حقه بتعليم إلزامي مجاني جيد، ضاربة بعرض الحائط جميع القوانين والمواثيق الدولية التي تضمن له هذا الحق، ومتغاضية عن مسؤولياتها القانونية تجاه شعب محتل، كما تحرمه من الوصول إلى مدرسته بسهولة.

أولاً: واقع التعليم في القدس المحتلة

تعتبر القدس بتاريخها القديم وواقعها المعاصر من أهم مراكز التعليم في فلسطين والذي يضم أفضل المؤسسات التعليمية، هذه المركزية تماثلت مع الأهمية السياسية، الاقتصادية والخدماتية للمدينة التي شكّلت العاصمة غير المعلنة للشعب الفلسطيني منذ العام 1993، وقد تعاضمت محاولات سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» لعزل القدس عن محيطها المباشر وباقي الأراضي الفلسطينية، وقد انعكس ذلك على الوضع التعليمي في المدينة، فتضاءل عدد الطلاب الذين قدّموا من قرى القدس المحيطة، ومناطق أريحا وبيت لحم ورام الله مع تشديد سياسة الإغلاق والحصار.

وقد انتهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، على مدى العقود الماضية العديد من الممارسات، هدفت إلى فرض واقع جديد على الأرض بهدم المنازل العربية ومصادرة الأرض، وطردها سكانها خارج ما يسمى حدود بلدية القدس حسب التقسيمات الإدارية للمحتلين، وعملت على الإخلال بالتوازن الديموغرافي لمصلحة اليهود داخل حدود المدينة وخاصة داخل أسوار القدس، وعملت على ضمّ المؤسسات الرسمية، وإصدار القوانين والتشريعات التي تكرّس عملية التهويد وحاصرت المؤسسات العربية فيها، لإجبارها على نقل مكاتبها خارج القدس، وقطعت الطريق على قطاعي التعليم والصحة لمنعها من التطور.

وتفتقد القدس لوجود مرجعية موحدة لإدارة العملية التربوية، فمن جهة تفرض سلطات الاحتلال نفسها من خلال مدارس المعارف والبلدية ومن خلال التضييقات المختلفة التي تمارسها على المدارس الأخرى، ومن خلال ضمها شرقي القدس إدارياً إلى دولة الاحتلال. ومن جهة ثانية، تعتبر السلطة الفلسطينية شرقي القدس جزءاً إدارياً من الضفة الغربية،



ولكن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لا تدير فعليًا إلا مدارس الأوقاف، وتتعاون مدارس وكالة الغوث مع توجّهات هذه الوزارة. أما المدارس الأهلية والخاصة فإنها مختلفة الانتماءات والتوجهات، فمنها ما يتعاون مع الوزارة الفلسطينية، ومنها ما يتمتع بدعم سلطات الاحتلال وبالتالي يجاوبها، ومنها ما هو مستقل أو يتبع لهيئات عربية أو دولية أو دينية مختلفة.

وتمارس سلطات الاحتلال تمييزًا فاضحًا بين مدارس شرقي القدس ومدارس غربي القدس، على مستوى الميزانيات المخصصة أو المرافق والتجهيزات أو كفاءة الجهاز التعليمي، وحتى في تطبيق قانون التعليم الإلزامي. فمدارس الاحتلال تلتزم بقوانينه وبالأهداف التي رسمتها هذه القوانين والتي تتوافق مع التاريخ والثقافة والهوية الصهيونية، ما ينعكس تمييزًا صارخًا ضدّ الطلاب المقدسيين، حيث تخلو مناهجهم من أيّ روابط أو جذور تربطهم بالشعب العربي الفلسطيني أو الشعوب العربية والإسلامية الأخرى. كما تحرص سلطات الاحتلال على التركيز على المفاهيم التي تعزز عدم المقاومة في جميع كتب العلوم الإنسانية، وتفرض في الوقت نفسه تدريس مساقات التاريخ اليهودي للطلبة المقدسيين.

أما بالنسبة للمدارس التابعة للسلطة الفلسطينية، فهي تواجه عدّة صعوبات، كون السلطة غير قادرة على فرض قوانينها عليها، لأنّها لا تملك أيّ سلطة فعلية داخل مدينة القدس، ولأنّها لا تُبدي التزامًا جادًا تجاه هذه المدارس من ناحية المتابعة والرقابة والتمويل. وقد أدى ذلك إلى خلل في تطبيق فلسفة التعليم الفلسطينية التي تهدف حسب قوانين وزارة التربية والتعليم إلى تعزيز الهوية والثقافة الفلسطينية والانتماء العربي وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة.

إذ تتولى سلطات الاحتلال مسؤولية التعليم في المدارس التابعة لبلدية القدس والمعارف الإسرائيلية، حيث تنفق على المدارس الأساسية بينما البلدية تنفق على المدارس الثانوية وتقوم البلدية بتعيين الجهاز التعليمي وتوفير مستلزمات المدارس وتدفع رواتب العاملين. وتعاني هذه المدارس من انخفاض مستوى التحصيل لدى الطلبة وانخفاض مستوى تأهيل المعلمين وعدم اهتمام سلطات الاحتلال بهذه الظاهرة، وعدم متابعتها وعدم تطبيق إلزامية التعليم أسوة بالمدارس الإسرائيلية غرب القدس، كما تتفشى في هذه المدارس ظاهرة انتشار المخدرات بين صفوف الطلبة تحت أعين وبصر سلطات الاحتلال.

وتنتهج سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة جذب الطلبة المقدسيين إلى المدارس التابعة لها

على حساب المدارس الخاصة والمدارس التابعة للأوقاف من أجل فرض وتدعيم سيطرتها على المؤسسات التعليمية باستخدام الأساليب التالية:

1 - التضييق على المدارس الحكومية والتابعة للأوقاف بمنعها من التوسع والحد من البناء وإجراء الصيانة الدورية للمدارس، مما يرفع من مستوى الازدحام في الغرف الصفية، ويقلل من قدرات هذه المدارس الاستيعابية لدفع الطلبة للالتحاق بمدارسها.

2 - دفع رواتب عالية للعاملين في التدريس في مدارس المعارف والبلدية بالمقارنة مع معلمي المدارس الحكومية والخاصة بهدف جذب المعلمين من المدارس الوطنية إلى مدارسها وتفريغ المدارس الوطنية من المعلمين الأكفاء.

3 - تعترف وزارة الداخلية الإسرائيلية بأسر الطلبة المنتسبين إلى مدارس المعارف والبلدية كمقيمين في القدس، مما لا يعرض أسرهم من سحب هويتهم المقدسية، بينما الطلبة المنتسبون إلى المدارس الوطنية، لا تعتبر دليلاً على الإقامة في المدينة ويتعرضون لسحب هويتهم.

4 - تقوم سلطات الاحتلال بدفع مساعدات نقدية وعينية لبعض المدارس الخاصة بهدف تبني هذه المدارس سياستها وفرض سيطرتها على المؤسسات التعليمية.

5 - المضايقات التي تمارسها سلطات الاحتلال والمستوطنون تجاه الطلبة والمعلمين من الاعتداءات والاعتقالات ومحاصرة المدارس الوطنية ووضع الحواجز المؤدية إليها لدفع الطلبة للانتقال إلى المدارس خارج القدس أو الانتقال إلى مدارس البلدية والمعارف.

ثانياً: أهداف تدريس المنهاج الإسرائيلي في مدارس القدس المحتلة العربية

من بين المهام الرئيسية لنظام التعليم في إسرائيل السعي إلى زراعة بذور الخوف من الآخرين في عقول النشء، وترسيخ عناصر الكراهية والحقد في وجدانهم، إذ إن ما تهدف إليه الحركة الصهيونية في مجال التعليم، هو خلق وتنمية روح العداة للعرب وتشويه صورتهم لدى الجيل الإسرائيلي الحالي والأجيال التالية.

ولعل المناهج الدراسية هي الوسيلة المثالية التي تساعد المؤسسات الصهيونية في تحقيق ما تبغيه. فالأساليب الصهيونية تقوم على التربية الأيديولوجية من خلال المشاريع المخططة للأنشطة التربوية، التي ينفذها الصغار في المدرسة الإسرائيلية بأرض إسرائيل المحدودة، بالإضافة لتعميق الكراهية للعرب في نفوس التلاميذ. وهكذا فإن الصهيونية وسلطاتها



الحاكمة في إسرائيل تؤمن باستخدام التربية كسلاح في يدها تستطيع بها توجيه الطالب منذ قدمه والتحاقه بالمدرسة، من أجل أن تغرس في نفسه قواعد الولاء للدولة الصهيونية، والعمل من أجلها، بتعميق الشعور بإسرائيل كدولته وكيانه والصهيونية كقوميته.

إن جهاز التعليم في إسرائيل خضع منذ تأسيسه لأسس أيديولوجية متمثلة في المعتقد الصهيوني والذي تم التعبير عنه من خلال جهاز التعليم في اتجاهين:

الاتجاه الأول، اعتبار التعليم أداة مادية وركيزة للتطور التكنولوجي والرأسمالية والعولمة وأما الاتجاه الثاني، فهو اعتبار التعليم أداة روحية وركيزة لبناء الهوية الجماعية للغالب عبر الأيديولوجية الصهيونية وما انبثق عنها من معتقدات اجتماعية، بواسطة غرسها بشكل انتقائي في كل مناهج ومضامين التعليم وعلى وجه الخصوص في تلك المناهج، والمضامين ذات الصلة بتشكيل الهوية الثقافية والذاكرة الجماعية مثل التاريخ والجغرافية والمواطن والمدنات.

من هنا نجد أن كتب التعليم في إسرائيل لا تعكس وجهة نظر المؤلفين فقط، وخاصة تلك الكتب التي تتحدث عن إسرائيل شعباً وأرضاً، كالتاريخ والجغرافية والتربية الوطنية وغيرها، إنها تعكس خلفية فكرية ضاربة الجذور في ثقافة ومفاهيم هؤلاء المؤلفين، ويراد لهذه الكتب وما تحمل بين سطورها من مفاهيم أن تغلغل في عقول وأذهان وقلوب أفراد الشعب اليهودي، لأن كتب التعليم تبني وجهة نظر الطالب وتعتبر جزءاً من القيم والمعايير اليهودية.

وقد ركزت كتب التاريخ وخاصة كتب المناهج بشكل كبير على موضوع الشعب اليهودي أصلاً وميزاته بطريقة تجعل الطالب اليهودي يرتبط بهذا التاريخ ويشعر بالفخر والاعتزاز به، وذلك ما سعت له الخطط التعليمية وما هدفت وأضعو المنهاج للوصول إليه. وبهذه الوسيلة التعليمية المهمة استطاع واضعو المنهاج التعليمي في إسرائيل وعلى رأسهم واضعو منهاج التاريخ، أن يقنعوا هذا الشتات من الناس المختلفين في كل شيء تقريباً ما عدا الانتماء لليهودية أنهم شعب أو أمة، وتم تعزيز الشعور بالانتماء للشعب أو الأمة وأخذ شعور الانتماء للطائفة الذي لازم اليهود السنين السابقة يتلاشى لحساب مفهوم الشعب والأمة.

فالمنهاج يعرف القدس على أنها عاصمة للدولة اليهودية، ويعتبر طبريا مدينة يهودية، ويسمي الضفة الغربية يهودا والسامرة، ويسمي النكبة استقلالاً، وبدل أن يدرس الطلبة تاريخ فلسطين والعرب، يدرسون تاريخ «إسرائيل»، وكيف بناها دافيد بن غوريون

واسحق شامير وأرييل شارون واسحق رايبين.

1 - الأهداف الرسمية للتربية والتعليم في إسرائيل

تتمثل الأهداف الرسمية للتربية والتعليم في إسرائيل بما يلي:

أ- تكوين مجتمع عضوي موحد.

ب- بناء دولة عصرية تملك أسباب القوة المعنوية والروحية.

ج- الحفاظ على التراث اليهودي ونشره وتعميمه.

د- دعم مركزية إسرائيل بين يهود العالم والالتزام نحوها باعتبارها دولة اليهود.

ولقد حددت السلطات التعليمية في إسرائيل هذه الأهداف لإرساء الأسس التربوية الآتية:

1- تعميق الوعي اليهودي الصهيوني.

2- التربية على قيم القومية اليهودية الصهيونية.

3- الاهتمام بدور اللغة العبرية من أجل الحفاظ على التراث اليهودي وبعثه وتعميقه بين الشباب الإسرائيلي، ولهذا فقد أصبح دورها يفوق كل أدوار التدريس، إذ تحتل مكاناً بارزاً في مناهج المدارس الإسرائيلية.

4 - ترسيخ جذور الشباب الإسرائيلي في ماضي الشعب اليهودي، وتراثهم التاريخي، وذلك لخلق أجيال إسرائيلية تؤمن بالمعتقدات الصهيونية التي اعتنقها جيل المؤسسين الرواد للتأكيد على الريادة وتصوير الرواد الأوائل مؤسسي الدولة نماذج للاقتداء بهم.

5- التعلق بالأرض، ويرتبط هذا الهدف مع ضرورة تكوين مجتمع موحد فيه الشتات اليهودي ويلتصق به.

6- فلسفة دين العمل ويرتبط مع الهدف السابق بوصفه أحد أركان الثقافة اليهودية والهدف من التعلق بالأرض. وفلسفة دين العمل بها، هو تحقيق الاستيطان اليهودي في النهاية على أرض إسرائيل.

أما الأهداف غير المعلنة للتربية الصهيونية الإيمان المطلق بحق شعب إسرائيل في أرض إسرائيل وملكيتهما لها والاستيطان فيها من خلال التكرار، والتأكيد بالحديث عن الحق



التاريخي في أرض إسرائيل التاريخية، وتكوين الاستعداد لدى الأجيال الإسرائيلية اليهودية للتوسع والاحتلال والعنف وكرهية العرب وذلك بحجة إنقاذ الأرض، كما تستهدف المناهج التعليمية توفير قدر من الثقافة العامة لدى تلاميذ المدارس منذ الصغر تجعلهم يدركون الظروف المحيطة بهم، وتقدم لهم المعلومات العامة والحقائق المختلفة عن الناس والحياة في المجتمع والبيئات المحيطة، غير أن الأنماط الثقافية التي تقدم للتلاميذ تكون في إطار الجماعة اليهودية وما يتصل بها من علاقات سواء في إسرائيل أو في بلاد المهجر وهي لا تتعرض للحديث من باقي المجتمعات والبيئات إلا عن منظور أنهم أغيار وأجانب وعرب.

أما عن المذابح والجرائم التي ارتكبت في حق الفلسطينيين وعن نكبة هذا الشعب، فلم تتطرق كتب التدريس لا من بعيد ولا من قريب إلى ذلك، فالعرب لم يهجروا وإذا ذكروا فهم هربوا أو رحلوا، ولم ترتكب المجازر لترحيلهم، ولم يطرد أهالي العشرات من القرى العربية عام 1948، ولم تهدم 417 قرية عربية تم الاستيلاء على أراضيها.

ثالثاً: المشكلات التعليمية التي تواجه الطلاب الفلسطينيين جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي

إن التقصير البين لتطوير التعليم والتعلم بالقدس من جوانبه البنوية والبيئية والموارد البشرية أدى إلى بروز عدة مشاكل في المؤسسات التعليمية والتي كان من أهمها تعدد الجهات والمرجعيات التي تشرف على العملية التعليمية واختلاف فلسفتها وأهدافها وأجنداتها، مما يشكل دوراً سلبياً على الوضع التعليمي وتطوره بمدينة القدس ويصعب في وضع إستراتيجية ورؤيا ذات مرجعية واحدة مسؤولة عن وضع خطة شاملة لمستقبل التعليم العربي فيها بغياب نظام تعليمي وإشرافي وتوجيهي واضح المعالم مما أوجد جيلاً ضائعاً متخبطاً ومتعدد التوجهات خصوصاً مع تزايد سيطرة المعارف الإسرائيلية والبلدية على المدارس وضعف تأثير وأداء السلطة الفلسطينية في المدينة، وتراجع دور البيت وأولياء الأمور.

كما أن عدم وجود مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة وميزانيات كافية ومستمرة تغطي احتياجات القطاع التعليمي، أدى إلى النقص في عدد المدارس وعدم كفاية المدارس، وعدم صيانة أو توسيع القائم فيها، ونقص الغرف التدريسية (حيث بلغ العدد المطلوب استحداثه حوالي 1800 غرفة صف)، مما حدا باستئجار مبانٍ غير مؤهلة، وحاويات وأبنية متنقلة وملاجئ ومخازن وممرات، واستخدامها أماكن للدراسة تفتقر للحد الأدنى من الظروف الصحية

والتصميمية والمرافق التعليمية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى ازدحام وامتصاص الصفوف الدراسية لضيقها ولعدم إمكانية التوسع ببناء مدارس جديدة أو ترميم بعضها الآيل للسقوط «تبلغ الكثافة الصفية حوالي 30 طالب بالصف الواحد.

بالإضافة إلى ازدياد المشاكل في البنى التحتية للمدارس وتردي حالة الكثير منها لافتقارها للمرافق والساحات والتجهيزات المخبرية والطواقم الإدارية التعليمية والخدمات الأساسية اللازمة للعملية التعليمية والملائمة للبيئة المدرسية ورياض الأطفال، ناهيك عن نقص البرامج لذوي الاحتياجات الخاصة وعدم توفر الأماكن التي تخصص للأنشطة اللا منهجية كالمكتبات والقاعات والصالات وملاعب الرياضة وخلافه.

ويضاف إلى تلك المشاكل تعديل المنهج التدريسي في القدس وتشويه وحذف أجزاء من الكتب الدراسية وطمس مادة العقيدة الإسلامية، وغياب بعض السور القرآنية، وتجزئة مادة التاريخ، وتحريف أسماء المدن الفلسطينية بدواع تحريضية بهدف تهويد وأسرلة منهاج التعلم في القدس، بخطوات مدروسة وممنهجة لتجهيل ونشر ثقافة التخلف.

وفي السياق نفسه، تنامي نسبة التسرب، خاصة المراحل العليا التي تجاوزت أكثر من 50 بالمئة بين أبناء المدينة، جراء جذب سوق العمل الإسرائيلي لهم بسبب ارتفاع الأجور ومشاكل النظام التربوي كالتقص في عدد المدارس، والغرف الصفية الضيقة، حيث إن متوسط الغرفة 14م² وتفتقر للشروط الصحية والسلامة التربوية، وتوتر علاقات المعلمين مع الطلبة والتي لعبت دورًا كبيرًا في التسرب حتى أصبحت ظاهرة مقلقة للغاية، وخصوصًا أن ذروتها بالمرحلة الثانوية، بسبب قلة التدريب والخبرة.

يشار إلى أن ضعف ميزانيات المدارس ومصادر التمويل الثابتة وعدم انتظام الرواتب وعدم كفايتها للوضع المالي الخانق الذي تعيشه المدارس، أدى إلى هجرة وتسرب الكثير من الكفاءات التدريسية إلى مدارس وزارة المعارف والتابعة للبلدية الإسرائيلية لتدني الرواتب مع المستوى المعيشي في المدينة، مما أوجد نقصًا في المدرسين الأكفاء في التخصصات الأساسية المطلوبة وأدى إلى ضعف مستوى التحصيل لدى الطلبة، ناهيك عن النقص في أجهزة المختبرات العلمية والحوسبة والمكتبات ومراكز التعليم التقني والمهني.

وأيضًا النقص في دور المعلمين، ومراكز التدريب التخصصي والتربوي والبحثي للمعلمين، وفي تمويل المدارس المهنية ومراكز الإرشاد والتوجيه والتدريب التقني والمهني وتوفير الأجهزة والمكائن الحديثة لاستيعاب مهن جديدة وتشجيع الطلبة على التعليم المهني



المتمشي مع حاجات وسوق العمل ومتطلبات المجتمع ونشر الوعي فيه.

ولقد أدت المضايقات والصعوبات التي يضعها الاحتلال لتعطيل العملية التعليمية خصوصاً مع إجراءاته وقوانينه بعزل المدينة عن محيطها وفصلها عضوياً عن باقي الجسم الفلسطيني، وحصارها بجدار فصل إلى عبور أكثر من 30 بالمئة من الطلاب لمدارسها من خلال حواجز، وعدم تمكن حوالي 20 بالمئة من الوصول بحرية لمدارسهم، وكذلك منع معلمي الضفة الغربية من دخول القدس وتأخر وصولهم لوجود الحواجز.

ناهيك عن تنصل الاحتلال من مسؤولياته تجاه السكان العرب وعدم تكفُّله التعليم، بتوفير المدارس التي تلبّي حاجات المدينة حسب القانون الدولي كونه دولة احتلال، ضارباً بالحائط الاتفاقيات والقوانين الدولية، بل يعمل على تطبيق ودعم نظام الخصخصة في التعليم الذي يفتقد لنظام إشراف تربوي حقيقي، وذلك لخلق حقائق تعليم جديدة تطمس حق وحاجة الفلسطينيين للتعليم الحر وحقهم في ذلك، مثلهم مثل حق باقي دول العالم.

رابعاً: أساليب الاحتلال الإسرائيلي في عرقلة المسيرة التعليمية في القدس المحتلة

لم تتطرق الكتب التدريسية في مدارس القدس المحتلة إلى قضية سلب الأرض من أصحابها العرب، أو إلى قضية مصادرة الأراضي وتحويلها إلى أملاك دولة، لا بل نشرت وزارة المعارف الإسرائيلية مادة لدحض ادعاء سلب الأرض العربية. هذا على الرغم من أن سياسة الاستيطان والتوسع الصهيوني حرمت الشعب الفلسطيني من حقوقه القومية الأساسية، وفي الأساس من حقه في وطنه وإقامة دولته المستقلة، وقد كان من أهم مقومات الحلم الصهيوني أن يصدقوا أنهم وصلوا إلى أرض بلا شعب، لذلك مارسوا سياسة الطرد والتهجير والمصادرة، ومن خلال ما سبق يمكن إجمال أهداف الرسمية لتدريس المنهاج الإسرائيلي في القدس المحتلة كالتالي:

أ- تضليل الهوية الفلسطينية لأبناء القدس مما يسهل فصلهم عن ارتباطهم بشعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية.

ب- إطفاء الحس الوطني والنضالي لدى المقدسيين فيسهل الاستيلاء على أراضيهم ومساكنهم، حيث يصبح بيع الأرض أو المسكن لليهودي وجهة نظر وليست من ضمن المحرمات الوطنية وهذا أيضاً يسهل تهجيرهم.

ج- فرض سيطرتهم على المسجد الأقصى المبارك دون مقاومة من المقدسين وإقامة هيكلهم المزعوم على أنقاضه.

د- توفير أيدٍ عاملة رخيصة من أبناء القدس العرب وفق احتياجاتهم، حيث يترفع اليهود عن العديد من المهن (النظافة، البناء، الحمل، العتالة، الأعمال الشاقة الأخرى) يعتقدون أن هناك فئة من غير اليهود يجب أن تخدمهم في تنفيذ هذه المهن.

هـ- إثبات أن السيادة الإسرائيلية كاملة على مدينة القدس ويعلمون فيها مناهجهم ولا يوجد أي دور لسلطة أخرى على المدينة.

ولم تكتف سلطات الاحتلال بهذا القدر من التهويد وتحريف المناهج ومن منطلق إدراكها لأهمية الجيل القادم، ولمعلوماتهم الأكيدة أن احتلال العقول هو الأصعب قرروا ابتداء من العام الدراسي 2013 إدخال منهاج إسرائيلي بكل معلوماته وطابعه، ليحتلوا العقول ويصبغوها بصبغة إسرائيلية حتى لا يعود الطالب المقدسي مطلعاً على تاريخ بلاده، ولا يجد أمامه إلا منهاجاً بطابع إسرائيلي بحت يحتل عقله، وجيلاً بعد جيل ستتوه الهوية والقضية وكل ما حملته فلسطين من تاريخ للنضال، جدير بالذكر هنا أنهم حاولوا إدراج هذا المنهاج في خمس مدارس من المدارس التي تشرف عليها إدارة المعارف وبلدية الاحتلال في مدينة القدس كخطوة أولية وعللوا ذلك برغبة الأهالي، إلا أن الحقيقة غير ذلك فقد فرض على إدارات تلك المدارس وغرر بالأهالي بأن التغيير إلى المنهاج الإسرائيلي سيعود بالنفع عليهم تعليمياً وعملياً، والدليل على ذلك عندما تمت مهاجمة هذا المنهاج وفضح مكنونه من المؤسسات الوطنية المقدسية ووزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ومديريتها في القدس ووسائل الإعلام المحلية والعربية سارع الكثير من الأهالي لسحب أبنائهم من هذا المنهاج المضلل.

وقد اتبعت إسرائيل خطة محكمة لتدمير قطاع التعليم في القدس من خلال ضرب المحاور الرئيسية الثلاثة وهم:

- المناهج التعليمية.

- الطالب.

- المعلم.



1 - المناهج التعليمية

منذ عام 1967 سعى الاحتلال إلى تهويد المناهج، حيث تم استبدال المناهج العربية الأردنية التي كانت تدرس في ذلك الوقت بمناهج إسرائيلية تحمل الفكر الصهيوني، خاصة فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية من تاريخ وجغرافيا ومجتمع، وقد قوبل ذلك بالرفض الشديد من المؤسسات والشخصيات الوطنية، بالإضافة إلى أولياء أمور الطلبة الذين عوا تمامًا لهذه الهجمة الشرسة على المؤسسات التعليمية الفلسطينية وعلى ثقافتها الوطنية والعربية، مما جعل المدرسات والمدرسين الأفاضل يرفضون تدريس المناهج الإسرائيلية.

وفي المقابل تم تعيين مدرسين آخرين في مدارس الاحتلال تنقصهم المؤهلات العلمية اللازمة للقيام بدورهم التربوي والأكاديمي بشكل سليم، كما تمخض عن هذا الرفض منح مدارس الأوقاف الإسلامية التي كانت بمثابة صمام الأمان الذي أنقذ عروبة المناهج في القدس، استيعاب الطلبة والمدرسين جنبًا إلى جنب مع المدارس الأهلية الوطنية، والتي كان لها الدور الوطني الكبير في جعل إسرائيل تتراجع عن قرارها تدريجيًا بعد ما تم تفرغ مدارسها من الطلبة، وبذلك تمت إعادة المنهاج الأردني الذي كان يدرس في ذلك الوقت.

ولم تنته محاولات تهويد المناهج، فقد تكررت وبأساليب مختلفة، خاصة بعد أن شنت حملاتها الإعلامية على المناهج الفلسطينية، التي دخلت المدارس الفلسطينية لأول مرة عام 2000، حيث وحدت التعليم في جناحي الوطن، لكن سلطات الاحتلال اتهمت تلك المناهج بأنها تحريضية تدعو إلى العنف وكرهية إسرائيل، وارتفعت الأصوات الدولية تطالب بدراسة المناهج وتحليلها، وسحبت الدول المانحة التي كانت تمول طباعة الكتب مساعداتها.

ولا تزال إسرائيل تشكو باستمرار من التحريض ضدها عبر المناهج الفلسطينية وتطالب بإسقاط مفاهيم «وطنية» من الذاكرة الفلسطينية، وإلغاء مصطلح شهيد الوطن في الكتب الدراسية، متناسية أن مناهجها الدراسية العنصرية تسعى إلى تشويه وتزوير التاريخ، كما أنها تعتبر من أهم ركائز نشر الفكر الصهيوني، وهذا يمكن تلمسه من خلال سياسات التهويد التي تسعى إلى محو الذاكرة، وتغيير المعالم وطمس الحقيقة واستبدال أسماء المدن والقرى والأنهار بأسماء عبرية مثل «صفات» بدلًا من «صفد»، وجبال يهودا بدلًا من «جبال القدس».

ومتجاهلة في ذلك أيضًا أن مناهجها تدعو بصورة مباشرة إلى التحريض على العنف ومتجاهلة أيضًا الفتوى اليهودية التي علا صوتها «اقتلوا الفلسطينيين العماليق» كما أن في مجمل كتب الجغرافيا المقررة للطلاب اليهود لا يتم تحديد حدود لدولة إسرائيل بحجة أن

هذه الحدود القائمة عرضة للتغيير السياسي، ولا تمثل حدود دولة إسرائيل القديمة التي تمتد من النيل إلى الفرات.

وفي ظل هذه الازدواجية يوجد حوالي 50 بالمئة من الطلاب الفلسطينيين في القدس (وهم طلاب مدارس البلدية- المعارف الإسرائيلية) الذين يدرسون مناهج فلسطينية لعبت بها يد الاحتلال بوسائل منها، خلال حذف شعار السلطة الوطنية الفلسطينية وشعار مركز مناهجها الذي يعطيها الخصوصية الفلسطينية، والتي تشعر الطالب بهويته الوطنية، كما تم حذف إحصائيات التعداد السكاني، فالصراع ديموغرافي وسكاني ولم يأخذوا بعين الاعتبار حق الفلسطيني في الحصول على التعليم، الذي يرتبه مناسبا لأبنائه ومتجاهلة أن مناهجها تدعو بصورة مباشرة إلى التحريض والعنف تجاه الفلسطينيين، ومتجاهلة أيضاً الفتوى اليهودية (العمالقة) بأنهم قوم كانوا يعيشون في فلسطين منذ عدة قرون.

2 - الطالب

تقوم سلطات الاحتلال بوضع العقبات المختلفة أمام الطالب في الحصول على حقه بتعليم إلزامي مجاني جيد ضاربة بعرض الحائط جميع القوانين والمواثيق الدولية التي تضمن له هذا الحق من خلال عدم مسؤولياتها القانونية تجاه شعب محتل. فقد أدى بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية إلى عزل أكثر من 154 ألف مقدسي عربي خارج المدينة، وجعلهم مضطرين يومياً للدخول عبر الحواجز العسكرية الثابتة الموجودة على جميع مداخل المدينة التي تعرقل وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم الواقعة داخل الجدار، وخاصة أن أكثر من 20 بالمئة يحملون الهوية الفلسطينية، وليس لديهم هوية زرقاء إسرائيلية، ناهيك عن المدارس الواقعة في مواقع متضررة بشكل مباشر ويفصلها الجدار عن المدينة المقدسة. وزاد هذا الأمر من معاناة المقدسيين، وأثر سلباً على المسيرة التعليمية من خلال تأخير وصول المعلمين والطلاب إلى مدارسهم وبالتالي عدم انتظام الدوام أو التسرب.

كما يعمد الاحتلال إلى تجميد بناء الأبنية المدرسية، ووضع العراقيل المختلفة لاستصدار رخص بناء المدارس، فلم يراع الزيادة السكانية الطبيعية، مما تسبب بنسبة اكتظاظ عالية في الطرق الضيقة تؤثر سلباً على أداء المعلم، وبالتالي على عمل عملية تلقي الطالب والذي يؤثر حتماً على العملية التعليمية بشكل عام. فهناك نقص حاد في الغرف الضيقة، إذا أخذ في عين الاعتبار أن معظم الأبنية المدرسية هي عبارة عن مبانٍ سكنية مستأجرة لا تفي بالشروط التعليمية التربوية ولا الصحية ولا النفسية، فإذا ما تمت المقارنة بين حجم الموازنة لمدارس الطلبة العرب ومدارس الطلبة الإسرائيلية نجدتها تزيد عدة أضعاف،



حيث يتوفر في مدارسهم شتى المرافق التعليمية المجهزة بمواصفات وشروط ومعايير عالمية.

3 - المعلم

رفض سلطات الاحتلال منح المعلمين من حملة هوية الضفة الغربية التصاريح اللازمة لدخول القدس والتعرض لهم على الحواجز واعتقالهم وإذلالهم وفرض الغرامات عليهم عند ضبطهم دون تصريح، كما يعيش المعلمون من حملة هوية القدس ازدواجية الراتب الضئيل وغلاء المعيشة في القدس، بالإضافة إلى الضرائب والتأمينات الإجبارية المفروضة عليه، فيضطر إلى البحث عن عمل آخر بعد الدوام المدرسي، مما يسبب له الإرباك والتعب ويؤثر سلباً على أدائه، أو قد يتسرب كلياً من مدرسته للبحث عن عمل بديل للحصول على راتب أفضل يؤمن له ولأسرته حياة كريمة، وهذا ما تسعى إليه سلطات الاحتلال لينعكس سلباً على العملية التعليمية، هذا بالإضافة لتعرض بعض المعلمين المقدسيين للاعتقالات أو التحقيق، وقد يمنعون من السفر خارج البلاد، الأمر الذي بدوره انعكس سلباً من خلال جود أكثر من حوالي 10 آلاف طالب مقدسي دون أي إطار تعليمي، إضافة إلى ارتفاع نسبة العنف بين الطلبة، وارتفاع نسبة التسرب بين الطلبة المقدسيين.

أدى ضعف ميزانيات المدارس ومصادر التمويل الثابتة وعدم انتظام الرواتب وعدم كفايتها للوضع المالي الخائق التي تعيشه المدارس إلى هجرة وتسرب الكثير من الكفاءات التدريسية إلى مدارس وزارة المعارف والتابعة للبلدية الإسرائيلية لتدني الرواتب مع المستوى المعيشي في المدينة، مما أوجد نقصاً في المدرسين الأكفاء في التخصصات الأساسية المطلوبة وأدى إلى ضعف مستوى التحصيل لدى الطلبة، ناهيك عن النقص في أجهزة المختبرات العلمية والحوسبة والمكتبات ومراكز التعليم التقني والمهني، والنقص في دور المعلمين، ومراكز التدريب التخصصي والتربوي والبحثي للمعلمين، وفي تمويل المدارس المهنية ومراكز الإرشاد والتوجيه والتدريب التقني والمهني وتوفير الأجهزة والمكائن الحديثة لاستيعاب مهن جديدة وتشجيع الطلبة على التعليم المهني المتمشي مع حاجات وسوق العمل ومتطلبات المجتمع ونشر الوعي فيه.

خامساً: طرق ووسائل مقاومة المنهاج الإسرائيلي

رغم كل الضغوط والصعوبات والعراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي في عرقلة المسيرة التعليمية في القدس، فلا يزال هناك رجال غيورون مخلصون على ماضي وحاضر

ومستقبل مدينة القدس ومقدساتها، فلا يزال هنالك من أبنائها ومحبيها من يعمل دون كلل للمحافظة على عمليتي التعليم والتعلم والمحافظة على مستوى ونوعية العملية التعليمية وزيادة فاعليتها، فتجدهم يعملون محلياً وعلى المستويين العربي والإسلامي بالرغم من كل المعاناة والظروف القاسية التي يمرون فيها، وذلك من خلال جمع التبرعات والإعانات لإنشاء مدارس وتطوير المؤسسات التربوية، ولتلبية احتياجات التعليم في المدينة بقدر الإمكان.

كما أنهم يسعون بكل جهدهم للمحافظة على العملية التعليمية والارتقاء والنهوض بها بإقامة وعقد المحاضرات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل للتأهيل التربوي للمعلمين والمعلمات والعاملين في سلك التعليم، ونشر الوعي التربوي والسلوكي في المدرسة والبيت والمجتمع، ومتابعة التواصل بين جهاز التربية والتعليم والأهالي وإدارة المدارس وأبنائهم الطلاب، وتعزيز انتماءهم وحبهم للمدرسة والمعلمين على حد سواء، وتعميق الصلة بأولياء أمورهم، ناهيك عن جهود بعض المديرين والمدرسين والمدراء الحريصين بمبادرات فردية على تطوير جودة وتحسين نوعية التعليم في القدس.

إلا أن ذلك كله وحده لا يكفي باعتباره جهوداً ذاتية مبثورة، لذا لا بد من تضافر كل الجهود الوطنية والجهات المشرفة على الواقع التعليمي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والإعلامي، للتمكن من صد هذه الهجمة الإسرائيلية الشرسة بخطة شاملة واقعية وعملية ومنظومة وآليات عمل متكاملة للنهوض بمستوى التعليم في المدينة كماً ونوعاً في كل مجالاته ومستوياته ومراحله المتعددة في التعليم المبكر، وتعليم رياض الأطفال، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، لذا يصبح تضافر الجهود العربية والإسلامية وحشد الرأي العام المحلي والعالمي لمساندة القدس ودعمها ودعم مؤسساتها الوطنية واجباً دينياً وقومياً وإنسانياً ملحاً لمواجهة التحديات والقدرة على الصمود وإثبات الوجود.

ولهذه الأسباب وغيرها فإن دوراً كبيراً يقع على الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى الفلسطينيين ودوراً أكبر على عاتق المؤسسات الدولية والحقوقية، لرفع العنف وممارسات الاحتلال ضد العملية التربوية والتعليمية الفلسطينية، وتعريفها أمام المجتمع الدولي لتوفير التعليم الآمن لكل طالب وطالبة وحشد التأييد والدعم الدولي لذلك.

فقد لعبت الثقافة الفلسطينية دور المقاتل الشرس دفاعاً عن الوطن والهوية الوطنية، وأسهمت في تجذير العلاقة بين الإنسان والأرض، وأمدت الإنسان الفلسطيني بخطوط



دفاع وممانعة، بل وأنتجت عناصر المقاومة، وكانت البوصلة التي توجه الهجوم المضاد، ولقد شكلت ثقافة المقاومة الفلسطينية عبر سياق تاريخي للمواجهة مع العدو الإسرائيلي، حيث عكست طبيعة الصراع نفسها على خصائص ثقافة المقاومة الفلسطينية فكرياً وممارسة.

وتتميز ثقافة المقاومة الفلسطينية بأنها تحمل فكر المقاومة في كل المجالات، كون الصراع مع العدو الإسرائيلي مفتوحاً على كل الأصعدة، منها العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تتميز بأنها ثقافة سائدة بحكم استمرار الواقع الاحتلالي وممارساته على مدار عقود طويلة، مما يميزها بتراكم الخبرات، ومنحها قدرة على الإبداع، بالإضافة إلى أنها ثقافة شعبية وليست نخبوية، حيث يطول الاستهداف الصهيوني كل شرائح المجتمع الفلسطيني، ويتسبب وبشكل قصدي وممنهج بمعاناته في كل شؤون الحياة اليومية، وهذا ما تطور لدى الفلسطيني مجموعة من الخبرات والمهارات تشكل ثقافة المقاومة.

فالمناهج التعليمية إن لم تكن السياسة التعليمية فهي جوهرياً والركيزة الأساسية لها، ونجاحها وفشلها يتعلق بمحتوى المناهج النابعة من الأهداف التربوية، ويجب أن تنصب الجهود على إعداد مناهج تتوفر فيها القدرة الكبيرة على مواجهة تحديات العصر بأسلوب علمي فعال وبأدوات حديثة تلبى احتياجات الخطط التنموية وتراعي الأسس التي تستند عليها صياغة المناهج، وما تتضمنه من أهداف تربوية تعكس حاجات المجتمع وتساعد على تطوره وتحسين كفاءة العنصر البشري.

ولهذا فإن صياغة مناهج تعليمية متخصصة في الواقع الفلسطيني وبجهود ذاتية ومساعدة عربية تستطيع بناء جيل قادر على حمل راية المقاومة بكل أشكالها، وذلك من خلال فتح الرؤية والاستقلال في كيان المتعلمين، ولا بد أن يكون للمناهج الدراسية دور كبير في ترسيخ ثقافة المقاومة، وذلك من خلال تضمينها متطلبات ثقافة المقاومة من خلال تقديم المفاهيم والمعارف والقيم والمهارات التي تصل إلى عقول ونفوس الطلبة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بثقافة المقاومة ومنها: رفض الظلم والاستبداد، الديمقراطية، الحرية، التعاون، التسامح، الوعي السياسي، الوعي الإعلامي، الوعي الأمني، حتى ينشأ جيل قادر على التعبير عن حقوقه بحرية مطلقة دون الخوف من القوى المهيمنة في المجتمع.

ولذلك يقع على التربويين وواضعي المناهج مراعاة ما يلي عند وضع المنهج:

- التأكيد على المحافظة على الهوية الوطنية التاريخية.

- من الضروري أن تعرض المقررات كيفية المحافظة على التراث الفلسطيني.

- التأكيد على أهمية الديمقراطية.
- من الضروري أن يعرض الانتماء والولاء لفلسطين من خلال ثقافة المواطنة.
- التأكيد على الوعي السياسي.
- التأكيد على الوعي الاقتصادي والإعلامي والأمني.

دور المعلم في تنمية ثقافة المقاومة

ويتفق التربويون على أن المعلم هو العنصر الرئيسي في العملية التعليمية، لأنه العنصر الأكثر تأثيراً في الحصيلة النهائية، والتي تمثل مدى تحقق الأهداف التعليمية، وما دام المعلم هو العنصر الأهم في نجاح العملية التعليمية، فلا بد من حسن إعداده لهذه المهمة الشريفة والخطيرة في الوقت نفسه، وعليه تتوقف طبيعة المخرجات من هذه العملية، لأن المناهج مهما تحسنت وتطورت فإنها تموت في يدي مدرس ضعيف.

ومن أجل إعداد المعلم المقاوم فلا بد من ربط واقع تدريب المعلمين بالبيئة الفلسطينية من خلال طرح مواد تدريبية لموضوعات القضايا الحديثة المتعلقة بواقع المجتمع الفلسطيني، وارتباطها بالعلوم التربوية مع تناول المشكلات البيئية في المجتمع الفلسطيني كمحاور للتدريب لتخدم بشكل وطني المناهج الفلسطينية الجديدة.

وبصورة عامة، يمثل المعلم الفلسطيني أنموذجاً للمعلم المقاوم، حيث يتعرض للأسر والسجن والاستشهاد والإبعاد والفصل من الوظيفة ومحاربتة في رزقه ومنعه من النضال من أجل حقوق وطنه وشعبه، ومع ذلك فهو صامد لا يلين ولا يستكين، ومثلت المدارس والجامعات بؤراً لانطلاق المظاهرات والمقاومة الشعبية ضد الاحتلال، لكن المعلم رغم ذلك يشعر أنه مكبل بقيود عديدة تعوقه عن دوره المقاوم، ومن ذلك التعهدات التي تفرضها عليه قوانين التوظيف، خاصة في وكالة الغوث الدولية بعدم العمل السياسي، والانضمام إلى الأحزاب وفصائل المقاومة بحجة حيادية الوكالة كمؤسسة دولية، مما يهدده في لقمة عيشه.

ومن أدوار المقاومة التي يجدر بالمعلم الفلسطيني القيام بها خدمة لقضية الوطن العادلة: نشر الوعي بين طلابه حول الحق الفلسطيني، وتفنيد مزاعم اليهود حول ذلك، من خلال الدروس والمسابقات والمعارض والاحتفالات والمجتمعات الصديقة وغيرها.

وعلى الصعيد الداخلي المدني، عليه القيام بدوره الأساسي في المجتمع من خلال تعليم طلابه حقوقهم



وواجباتهم كمواطنين، وتبصيرهم بالغزو العنصري، ونقد الوضع المحلي والعالمي والتحديات المستقبلية، وتنمية ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر والانتخاب الحر في مجالس الطلاب.

سادساً: طرق ووسائل المحافظة على المناهج الفلسطينية

شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتنفيذ القرار القاضي بإلزام المدارس العربية في القدس المحتلة بتدريس المناهج والكتب الصادرة عن دائرة المعارف في بلدية الاحتلال بالمدينة، حيث تقوم بتوزيع تلك الكتب على العديد من المدارس الخاصة في المدينة وتهدد المدارس التي لا تلتزم بهذا القرار بالإغلاق وفصل مدرسيها.

وبموجب تنفيذ هذا القرار تضيف إسرائيل إلى ميراثها الممعن في خرق القوانين الدولية تعدياً جديداً على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فهي بذلك تكون قد اخترقت بنداً كاملاً من معاهدة جنيف الرابعة التي تنص على أن: الوضع التعليمي في البلاد المحتلة حيث يقع على عاتق الدولة المحتلة توفير الأجواء التعليمية المناسبة للطلبة دون المساس في مجرى العملية التعليمية أو منع استمرارها. وللحفاظ على الواقع التعليمي بمدينة القدس المحتلة ومعالجة الوضع القائم والنتائج عن الإجراءات الإسرائيلية العنصرية يتطلب من دولة فلسطين التدخل الفوري، على النحو التالي:

أولاً: تلبية الاحتياجات الطارئة للتعليم في القدس

ثانياً: إنجاز أهداف الخطط الطارئة

ثالثاً: دعم ومساعدة الطالب

رابعاً: تأهيل المعلمين

كما أنه وفي مواجهة ما تتعرض له مدينة القدس من محاولات صهيونية حثيثة ومتواصلة لا تنقطع لطمس هويتها العربية والإسلامية واقتطاعها من وجودها الفلسطيني العربي وصبغها بالصبغة اليهودية، يصبح من الواجب على القائمين على المؤسسات التعليمية وخاصة العلماء الأكفيا، وخاصة ممن لهم باع طويل في تخصص تاريخ القدس قديماً وحديثاً والتراث الإسلامي، وفي مختلف المجالات وذلك للعمل الجاد والبحث العلمي المنظم المتواصل المتخصص في شكل دراسات جادة تعزز الوعي بعروبة القدس وإسلاميتها وتراثها، وبيان الدور في الحفاظ عليها والدفاع عنها وجعلها منارة ومركزاً حضارياً وديناً وسياسياً يتناسب مع مكانتها.

أي يصبح من الواجب تشجيع العلماء والباحثين على الكشف عن تراث القدس الديني والأدبي والتاريخي والحضاري والسياسي والجهادي والفكري والعلمي، لأن ذلك التراث يستحق أن يحظى بعنايتنا وأن يبقى حاضرًا في العقول وأمام الأجيال القادمة، وأن يكون أساسًا من أسس المناهج في الجامعات والمعاهد والمدارس لربط الإنسان الفلسطيني والعربي والمسلم بتراثه ودينه وحضارته عبر التاريخ، وفي هذا المجال فإنه من الضرورة إنشاء مراكز أبحاث في الجامعات الفلسطينية والعربية والإسلامية أو كليات مهمتها السعي الجاد لإحصاء تراث القدس والإحاطة به من جميع جوانبه، وعمل فهارس علمية له ليكون مصدرًا غنيًا للباحثين والعلماء وللأجيال للتواصل مع هذا التراث، ويمثل ذلك تجديدًا له وحفاظًا عليه وتعزيز الوعي به، بالإضافة إلى جمع كل الدراسات حول القدس في مختلف التخصصات لتشكيل مادة علمية وتراثية واسعة تصبح ملكًا للجميع وتسهم في التعريف بالقدس والحفاظ عليها وعلى تراثها الحضاري والثقافي.

أما عن المناهج فإنه لا يخفى دورها في الحفاظ على الهوية الوطنية العربية الإسلامية، والمناهج تعكس ثقافة الأمة، والثقافة من حيث هي تربية وتعليم وآداب وفنون وجملة معارف هي المكون الأساسي من مكونات الشخصية الفلسطينية العربية، وهي جزء من الثقافة العربية والإسلامية التي ينتمي إليها الشعب الفلسطيني، وتحمل المناهج فلسفة واضحة تتمثل في أنها تغرس في نفوس الشباب المفاهيم الوطنية والدينية، تغرس أن هذه البلاد عربية إسلامية في الأصل وستبقى كذلك ما بقي الإنسان على هذه الأرض.

إن المناهج التعليمية في الجامعات أو المعاهد أو المدارس وفي كل المؤسسات التعليمية يجب أن تشتمل على ما من شأنه إعداد أجيال تؤمن بعروبيتها، وعروبة قدسها وإسلاميتها وتعمل من أجل الانتفاء إليها والتصدي لكل محاولات تهويدها، وخاصة أن المحتل لا يكتفي بتهويد القدس واستلاب مبانيها وعقاراتها ومقدساتها فقط، ولا يستهدف بحفرياتة وهجومه تدمير الأقصى وبناء الهيكل فحسب، بل يريد أن يخرس أهل القدس وفلسطين، وأن يمحو ذاكرتهم ويقتلعهم من جذورهم التاريخية والجغرافية والعربية والإسلامية ليرحلوا عنها.

خاتمة

تعتبر المعركة على المنهاج الفلسطيني جزءًا من معركة السيادة على المدينة التي يسعى الاحتلال إلى تهويدها بكل الممارسات القمعية، وعبر القوانين التي يجري سنّها وتطبيقها



على المقدسين. لذا فإن التشويه الذي يتعرض له طلبة القدس في مناهجهم التعليمية القائمة على تسويق الاحتلال وتزيينه في عقول الناشئة، هو أخطر أنواع التهويد الاستيطاني الإحلالي الاستعماري المستند إلى سياسة عزل القدس عن محيطها من خلال الحواجز العسكرية و جدار الفصل العنصري، وكذلك من خلال الإغراءات المادية التي توفرها سلطات الاحتلال التعليمية لمعلمي المدارس التابعة لها.

فبعد أن أصبح للمدارس الفلسطينية مناهج فلسطيني مختلف عن المنهاج الأردني، بدأ الاحتلال يدرك أن هذه المناهج تحمل طابع الهوية الفلسطينية، وتزرع روح الوطنية في عقول الطلبة طيلة مراحل تعليمهم المدرسي، ومن هنا بدأت أولى خطواتهم ليحاربوا المنهاج والقضية، بأنهم لم يسمحوا للطلاب في مدارس بلدية الاحتلال أن يتعرف على هذا المنهاج الفلسطيني، فهو مستهدف ومؤامرة حيكت منهم لزعة الهوية الفلسطينية فقاموا بتحريف كتب المناهج، وتركز التحريف في محور كل ما له علاقة بالهوية من العلم الفلسطيني والسلام الوطني والنضال والمقاومة الفلسطينية والأسرى وحق العودة، والقصائد الوطنية وتاريخ فلسطين، وكذلك حذف تعريف الجهاد وأهميته، كذلك ما كتب عن حياة الرئيس الشهيد ياسر عرفات، وكذلك طالت أيديهم آيات من القرآن الكريم وغيره أرقام السور فيها.

لذا فإن للقطاع التربوي والتعليمي في القدس أهمية كبيرة لما يلعبه من دور أساسي في تأكيد الهوية الفلسطينية والعربية للمدينة المقدسة ومؤسساتها التربوية والتعليمية، بالإضافة إلى أن نظام التعليم المهني في القدس العربية لا يلقى الاهتمام الكافي الذي يستحقه وأن الإقبال على هذا النوع من التعليم ضعيف، وبقي مستوى التعليم المهني متدنياً ولا يلبي احتياجات سوق العمل، وفي المقابل تعمل سلطات الاحتلال في المدينة إنشاء مراكز تعليم مهني وتقديم لها التسهيلات والدعم المادي لجذب الطلبة إليها وتقوم بالإعلان عن هذه المراكز بمختلف أساليب الدعاية بالوسائل الإعلامية المختلفة وبداخل المدارس الأكاديمية في المدينة وتقديم المنح الدراسية للملتحقين بها.

المصادر

- 1- أحمد رأفت غضية، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها، مجلة دراسات باحث، السنة الثالثة، ربيع 2015.
- 2- أحمد علي الفنيش، محمد مصطفى زيدان، التوجيه الفني التربوي، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط1، 2016.
- 3- أشرف سلفيني، صحيفة البيان الإماراتية، هكذا يربي الإسرائيليون أبناءهم، 5/ 2/ 2013.
- 4- الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عامًا، الجزء الأول، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، 2002.
- 5- أوس داوود يعقوب، دراسة بعنوان تهويد قطاع التعليم في مقدمة المخططات الصهيونية لتهويد القدس الشريف، مركز إعلام القدس، القدس، 2009.
- 6- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، وحدة شؤون القدس تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف للعام الدراسي، 2018.
- 7- جامعة الدول العربية، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، لجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة، بيانات غير منشورة، الدورات 90-99.
- 8- جميل السلحوت وإيمان مصاروة، معاناة الأطفال المقدسيين تحت الاحتلال، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، القدس، 2002.
- 9- فايز صايغ، الصهيونية والعنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 2010.